الأمم المتحدة

S/2018/865



Distr.: General
25 September 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٧٠ من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

الأطفال والنزاع المسلح في جنوب السودان

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير، المقدَّم عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة، هو التقرير الثاني للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في جنوب السودان. وهو يتضمن معلومات عن الانتهاكات الجسيمة الستة[1] المرتكبة ضد الأطفال التي وقعت بين ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، والسياق الذي جرت فيه، ويحدِّد، عند الإمكان، الجهات التي ارتكبتها.

ويوثِّق التقرير مستويات مفزعة لجميع الانتهاكات الجسيمة الستة التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع ضد الأطفال طوال الفترة المشمولة بالتقرير، فضلا عن اشتداد الوطأة على الأطفال مع توسع نطاق النزاع تدريجيا من منطقة أعالي النيل الكبرى إلى المنطقة الاستوائية الكبرى.

ولقد جرى توثيق حالات التجنيد والاستخدام، والقتل والتشويه، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والاختطاف من قبل جميع أطراف النزاع على مستويات مثيرة للقلق بوجه خاص وتم التحقق من العديد من حوادث الهجمات على المدارس والمستشفيات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(١) التجنيد والاستخدام، والقتل والتشويه، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات، وعمليات الاختطاف ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال.



121018 081018 18-15894 (A)



وبالإضـافة إلى ذلك، فقد وُثِّقت مسـتويات عالية من منع وصـول المسـاعدات الإنسـانية إلى الأطفال وتفاقمت هذه المسـتويات بعد أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦. ولقد أعاق ذلك، بالتوازي مع تدهور الحالة الأمنية، قدرة الأمم المتحدة على توثيق الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والتصدي لها.

ويُقدِّم هذا التقرير مجموعة من التوصـيات الرامية إلى إنهاء ومنع ارتكاب الانتهاكات الجسـيمة ضد الأطفال في جنوب السودان وتحسين حمايتهم.

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير، المقدَّم عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، هو التقرير الثاني للأمين العام عن حالة الأطفال المتضرِّرين من النزاع المسلح في جنوب السودان، وهو يغطي الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ويتضمن التقرير وصفا لاتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال منذ تقديم تقريري السابق (S/2014/884) ويبين التحديات المطروحة والتقدم المحرز في تحسين حالة الأطفال منذ اعتماد الاستنتاجات الأخيرة للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في أيار/مايو ٢٠١٥ (S/AC.51/2015/1). ولقد حددت هوية الجهات المرتكبة للانتهاكات الخطيرة، حيثما أمكن، في هذا التقرير. وفي هذا الصدد، في مرفقات تقريري السنوي الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2018/465)، أدرج الجيش الشعبي لتحرير السودان، والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (الجناح المعارض الموالي لتابان دينق)، والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (الجناح المعارض الموالي لمشار) والجيش الأبيض بسبب القيام بتجنيد واستخدام الأطفال. وأدرج كذلك الجيش الشعبي لتحرير السودان لقيامه بقتل الأطفال وتشويههم واغتصابهم وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي المرتكب بحقهم، وبضلوعه في الهجمات التي تستهدف المدارس والمستشفيات، واختطاف الأطفال، ولقد أدرج الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لتابان دينق لقيامهما بقتل وتشويه الأطفال.

٢ – واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك انتشار أعمال القتل على نطاق واسع، والتجنيد والاستخدام بشكل مكثف، والعنف الجنسي وعمليات الاختطاف. وشهدت منطقة أعالي النيل الكبرى انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك ضد الأطفال، فضلا عن انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، تغذيها التوترات القائمة بين الجماعات العرقية، وكثيرا ما تنجم عن المنازعات التاريخية على الأراضي والموارد وتحتدم بسبب التغير البيئي. وكان الأثر مدمرا على الأطفال وله عواقب بعيدة المدى على حياة الأفراد وعلى النسيج الاجتماعي.

٣ – ونظرا إلى استمرار منع الوصول، ولا سيما في المناطق النائية، الناجم عن العقبات البيروقراطية التي تفرضها أساسا الحكومة والقيود الأمنية، أعيق جمع المعلومات خلال الفترة المشمولة بالتقرير وتفاقم بعد تموز/يوليه ٢٠١٦. ويتضح ذلك من زيادة عدد حالات منع وصول المساعدات الإنسانية بين عامي ٢٠١٦ (٤٠٨) و ٢٠١٧ (٦١٣)، بالتوازي مع الانخفاض في عدد الانتهاكات المؤكدة منذ عام ٢٠١٥ فصاعدا وفي الحوادث التي لم تتمكن الأمم المتحدة من التحقق منها (١ ٠٠٨). ومن ثم فمن المقدر أن يكون عدد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال أعلى بكثير مما يرد في هذا التقرير. إلا أن البيانات في هذا التقرير تشكل مؤشرا على حجم وطبيعة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في جنوب السودان.

ثانيا – لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية

ألف – من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

٤ – استمر النزاع الذي اندلع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦، وتركز بمعظمه في ولايات أعالي النيل والوحدة وجونقلي. وفي عام ٢٠١٤، كانت عدة مدن مثل بور وبانتيو وملكال تخضع لسيطرة فصائل مختلفة على فترات متقطعة. وقد تسبب القتال بحركات نزوح كبرى وأدى إلى أزمة إنسانية. وشهدت ولاية الوحدة بعضا من أشدِّ أعمال القتال، التي بلغت ذروتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس ٢٠١٥، ويعزى ذلك أساسا إلى الهجمات العسكرية الكبيرة التي شنَّها الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولقد بقيت الأجزاء الأخرى من البلد إلى حد كبير بمنأى عن النزاعات المسلحة ولكنها تضرَّرت من النزاعات القبلية المتفرّقة وسرقة الماشية، مما أدى إلى قتل الأطفال وتشويههم وتشريدهم واختطافهم.

٥ – ولم تسفر عدة جولات من جهود الوساطة بذلتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في عام ٢٠١٤ عن أي اتفاق يذكر بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وانتهكت على الدوام اتفاقات وقف إطلاق النار التي تم التوصل إليها. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، عُلِّقت المفاوضات التي تجري برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان عقب تصاعد شديد في أعمال العنف في نيسان/أبريل وأيار/مايو في منطقة أعالي النيل الكبرى. ومع ذلك، في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، برزت بارقة أمل مع توقيع الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان ووقف إطلاق النار تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ولقد حدَّد الاتفاق الخطوات اللازمة صوب تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية وتضمَّن أحكاما متعلقة بحماية الأطفال تحثُّ الأطراف على الامتناع عن ''تجنيد و/أو استخدام الجنود الأطفال'' و ''أعمال وأشكال العنف الجنسي والجنساني''، ودعا الأطراف إلى ''كفالة الإفراج الفوري وغير المشروط عن (...) الجنود الأطفال الذين هم تحت إمرتها أو تأثيرها''. وأسفر الاتفاق، في نيسان/أبريل ٢٠١٦، عن عودة رياك مشار من المنفى وتنصيبه بوصفه النائب الأول لرئيس جنوب السودان وفي تولي حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية مهامها.

باء – من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

٦ – مع أن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية ظلت قائمة لفترة ٣٠ شهرا، فإن فترة الهدوء في النزاع لم تدم طويلا لأن القتال اندلع في القصر الرئاسي أثناء اجتماع بين الرئيس والنائب الأول للرئيس في تموز/يوليه ٢٠١٦، شهد عودة رياك مشار إلى المنفى والاستعاضة عنه بتابان دينق قاي بوصفه النائب الأول للرئيس. وأدت هذه التطورات إلى القتال في جوبا، بولاية وسط الاستوائية بين أنصار الرئيس سلفا كير ورياك مشار وإلى تشتت الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان بين ريك مشار وتابان دينق قاي. وأدى النزاع في تموز/يوليه ٢٠١٦ أيضا إلى اتساع رقعة النزاع من منطقة أعالي النيل الكبرى إلى المنطقة الاستوائية الكبرى التي لم تكن متأثرة إلى حد كبير من قبل. وعلى الرغم من النداءات الدولية إلى الحكومة لوضع حد للفظائع المرتكبة ضد المدنيين والتحذيرات بأن عملية تطهير عرقي قد تحصل في البلد، تواصلت الهجمات من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان واستمر القتال مع الجماعات المسلحة بلا هوادة. وكاد البلد يرزح تحت وطأة المجاعة بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وأدى إعلان

الحرب الذي أعقب ذلك من جانب رياك مشـار والتعديل الوزاري الذي قام به الرئيس لصـالح أعضـاء الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالين لتابان دينق قاي إلى تفاقم الأزمة.

٧ - وسـرعان ما انتهك وقف إطلاق النار، على الرغم من التزام سـلفاكير به من جانب واحد في أيار/مايو ٢٠١٧، بما في ذلك مع شـن هجمات على معقل الجناح المعارض للجيش الشـعبي لتحرير السـودان في باقاك بولاية أعالي النيل، ونصب كمائن على الطرق الرئيسـية في المنطقة الاسـتوائية الكبرى. وفي هذا السـياق، سـعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى تجديد زخم المفاوضـات من خلال إنشـاء منتدى تنشـيط رفيع المسـتوى وذلك، في جملة أمور، لمناقشـة التدابير الرامية إلى استعادة وقف دائم لإطلاق النار وإلى تنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان.

٨ - واستؤنفت الدورة الثانية لمنتدى التنشيط الرفيع المستوى في أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠١٨، وسـط إدانات الاتحاد الأفريقي وأعضـاء المجموعة الثلاثية لخروق وقف إطلاق النار وأنماط الانتهاكات، بما في ذلك العنف الجنسي وتجنيد واستخدام الأطفال. واختتمت الدورة في ١٦ شباط/فبراير دون التوصل إلى نتائج تذكر. وعقب جولة أخرى من المحادثات في أيار/مايو ٢٠١٨، عقد اجتماع وجها لوجه بين سـلفاكير ورياك مشـار في الخرطوم أسـفر عن توقيع إعلان اتفاق الخرطوم بين أطراف النزاع في جنوب السودان في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٩ - وبموازاة ذلك، وفي أعقاب الاشـتباكات بين الجيش الشـعبي لتحرير السـودان والجناح المعارض الموالي لمشار في ولاية الوحدة، شنَّ الجيش الشعبي لتحرير السودان هجوما جنوب ولاية الوحدة، في الفترة الممتدة بين نيسـان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٨، مسـتهدفا القرى التي تسـيطر عليها المعارضـة ومرتكبا انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسـان، شملت التشريد القسري للسكان، وأعمال القتل والقصف العشـوائية والواسـعة النطاق، والاغتصـاب والاعتداءات الجنسـية، وحرق القرى ونهبها، مع ما ترتب على ذلك من أثر مدمر على الأطفال. وفي ١٣ تموز/يوليه، فرض مجلس الأمن حظر توريد الأسـلحة على جنوب السـودان، منعت بموجبه جميع الدول من تزويد البلد بالأسـلحة حتى أيار/مايو ٢٠١٩ (انظر قرار المجلس ٢٤٢٨ (٢٠١٨)).

١٠ - ولقد أصبح النزاع في جنوب السـودان أكبر مصـدر للتشـرد في أفريقيا، مع تشـرد ٤,٣ ملايين شـخص، من بينهم ١,٨٤ مليون من المشـردين داخليا و ٢,٤٨ مليون من اللاجئين[٢]. وفي وقت كتابة هذا التقرير، التجأ أكثر من ٠٠٠ ٨٨ طفل إلى مواقع حماية المدنيين التابعة للأمم المتحدة. ومنذ عام ٢٠١٣، تعرَّض أكثر من ثلث جميع المدارس للهجوم، وحُرم ٢,٤ مليون طفل من التعليم. وتفـاقمت هذه الحالة المأسـاوية بسـبب حالات المجاعة في أجزاء من البلد منذ عام ٢٠١٦، وبسـبب تفشـي وبائي الكوليرا والملاريا والأمراض الأخرى التي أوقعت خسائر فادحة في صفوف الأطفال.

(٢) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “South Sudan: Humanitarian snapshot”, July 2018، متـاح من خلال الرابط التـالي: https://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudan-humanitarian-snapshot-july-2018.

ثالثا – أطراف النزاع في جنوب السودان

١١ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرَّ الإدماج الكامل أو الجزئي للجماعات المسلحة في الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الأمن الحكومية الأخرى، بما في ذلك مع إدماج فصيل كوبرا التابع للجيش الديمقراطي لجنوب السودان في عام ٢٠١٥، وكذلك الحركة الوطنية لتحرير جنوب السودان والجناح المعارض الموالي لتابان دينق ابتداء من عام ٢٠١٦. ومع أن الجيش الشعبي لتحرير السودان هو المسؤول الرئيسي عن الانتهاكات، فقد اضطلعت قوات الأمن والسلطات الحكومية الأخرى بدور نشط في ارتكاب الانتهاكات ضد الأطفال، بما في ذلك جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، والدائرة الوطنية للأحياء البرية لجنوب السودان، ومصلحة السجون الوطنية، وجهاز الأمن الوطني، وفرقة المطافئ الوطنية.

١٢ – وبعد تموز/يوليه ٢٠١٦، انقسم الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى مجموعتين، هما الجناح المعارض الموالي لمشار، الذي يوجد زعيمه في المنفى، والجناح المعارض الموالي لتابان دينق، الذي وقف إلى جانب الحكومة. وعلى الرغم من نفي رياك مشار، احتفظت المجموعة التابعة له بالسيطرة على باقاك وعدة مواقع في منطقة أعالي النيل الكبرى.

١٣ – وانشقت جماعات مسلحة أخرى وتفكَّكت وعادت إلى الظهور، وكثيرا ما شاركت في القتال المحلي، إما إلى جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان أو الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وعلى سبيل المثال، فالجيش الأبيض، وهو ائتلاف فضفاض من مجموعات الدفاع المحلية ينشط غالبا في منطقة أعالي النيل الكبرى، ارتبط أساسا بالجناح المعارض الموالي لمشار، وكذلك فعلت جبهة الخلاص الوطني بقيادة الفريق توماس سيريلو الذي انشقَّ عن الجيش الشعبي لتحرير السودان. وانحازت مجموعة منشقة عن فصيل كوبرا التابع للجيش الديمقراطي لجنوب السودان إلى جانب جبهة الخلاص الوطني بقيادة أدوش أغول ضد القوات الحكومية في منطقة بيبور، بولاية جونقلي. وارتبطت الجبهة الشعبية الوطنية لجنوب السودان، المتمركزة في ولاية غرب الاستوائية، وجماعة جونسون أولوني المسلحة أيضا أساسا بالجناح المعارض الموالي لمشار في معقله في ولاية أعالي النيل. ولقد أدى تكاثر أطراف النزاع إلى زيادة الطابع المتقلب للنزاع وحفز الطلب على تجنيد الأطفال في صفوفها.

رابعا – الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

١٤ – في هذا السياق، ارتكب جميع أطراف النزاع الانتهاكات الستة الجسيمة بمستويات مفزعة. وتعددت أوجه الضرر الذي لحق بالأطفال وتفاقم تأثيرها في الغالب، واستخدمت أعداد كبيرة من الأطفال أثناء ارتباطهم بأطراف النزاع في ارتكاب انتهاكات ضد أطفال ومدنيين آخرين.

١٥ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت الأمم المتحدة مما مجموعه ١ ٢٣٥ حادثا من حوادث التجنيد والاستخدام، والقتل والتشويه، والاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي والاختطاف التي تعرض لها ٩ ٢٦٨ طفلا (٧ ٢٠١ فتى و ١ ٩٦٦ فتاة و ١٠١ لم يحدد نوع جنسهم)[٣]. وخلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١٤ ومن عام ٢٠١٥، تضرَّر ما مجموعه ٥ ٦٩٣ طفلًا، وبلغ عدد

(٣) يشير مصطلح ''حادث'' إلى عمل أحد أطراف النزاع الذي يؤدي إلى وقوع انتهاك واحد أو أكثر من الانتهاكات الجسيمة. ويشير مصطلحا ''انتهاكات'' أو ''حالات'' إلى كل طفل أو هيكل مشمول بالحماية تضرَّر من حادث معين. ولذلك، قد يؤدي حادث منفرد إلى وقوع انتهاكات متعددة.

الأطفال المتضــررين ٦٣٠ ١ في عام ٢٠١٦ و ٣٩٨ ١ في عام ٢٠١٧ و ٥٤٧ خلال النصــف الأول من عام ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، تحققت الأمم المتحدة من ٤٩٦ ١ حالة من حالات منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال و ١٦٣ هجوما على المدارس والمستشفيات. وعلاوة على ذلك، لم تتمكن الأمم المتحدة من التحقق من ٩٦٥ حادثا يُقدَّر عدد الأطفال الذين تضرروا منها بأكثر من ٩٥٠٠ طفل. ووقعت الغالبية العظمى من حوادث الانتهاكات التي تم التحقق منها في ولاية الوحدة (٦٣٠) تليها ولايات أعالي النيل (١٠٥) وجونقلي (٩٣) ووسط الاستوائية (٩٢) وغرب بحر الغزال (٩١) وغرب الاستوائية (٩٠) وواراب (٦٤) وشمال بحر الغزال (٣٤) وشرق الاستوائية (٢٧) والبحيرات (٩).

١٦ - وظلَّ التجنيد والاستخدام أكثر الانتهاكات شيوعاً. فقد تم تجنيد الأطفال في مخيمات المشردين داخليا وفي مواقع حماية المدنيين التابعة للأمم المتحدة وفي المدارس وفي منازلهم ومجتمعاتهم المحلية. وكان من بين الشواغل الملحة خلال الفترة قيد الاستعراض استهداف الأطفال على أساس الانتماء العرقي ولأسباب ترجع إلى ارتباطهم المزعوم بأطراف النزاع.

١٧ - وبلغت الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ذروتها في عام ٢٠١٥ بسبب الهجمات العسكرية التي شنَّها الجيش الشعبي لتحرير السودان في منطقة أعالي النيل الكبرى على المناطق التي يسيطر عليها الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، والتي أعقبتها هجمات وقعت في ولاية وسط الاستوائية في تموز/يوليه ٢٠١٦ وفي ولاية شرق الاستوائية في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وكانت الحالة الأمنية متقلبة واستمر القتال واشتدَّ بصورة متقطعة طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

ألف - التجنيد والاستخدام

١٨ - ظلَّ تجنيد واستخدام الأطفال من قبل جميع أطراف النزاع يشكل انتهاكا مستمرا طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وتحققت الأمم المتحدة من ٥١٣ حادثا طالت ما مجموعه ٧٢٣ ٥ طفلا (٣٢٠ ٥ فتى و ٤٠٣ فتيات) تضرَّر منهم ٩٤٨ ٢ طفلا خلال فترة الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥، و ١٢١ ١ طفلا في عام ٢٠١٦، و ٢٢١ ١ في عام ٢٠١٧، و ٤٣٢ خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، تم توثيق ٦٥٤ حادثا من الحوادث التي تضمنت انتهاكات طالت ٢٢٠ ٧ طفلا، لكن لم يتم التحقق منها.

١٩ - ومن بين الأطفال الذين تم تجنيدهم واستخدامهم، جرى تجنيد واستخدام ٤٣٧ ٢ طفلا (٤٣ في المائة) من قبل قوات الأمن الحكومية، بما في ذلك الجيش الشعبي لتحرير السودان (٣٨٢ ٢ طفلا من بينهم ١٢٤ فتاة)، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (٤٩ فتى)، والدائرة الوطنية للأحياء البرية لجنوب السودان (أربعة فتيان) ومصلحة السجون الوطنية (فَتَيان). وفي ما يتعلق بالجماعات المسلحة، قام بتجنيد واستخدام الأطفال كل من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار (٤٤٧ ١ طفلا، من بينهم خمس فتيات)، والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لتابان دينق (٨٠١ طفل من بينهم ٤٦ فتاة) والحركة الوطنية لتحرير جنوب السودان (٦٣٢ طفلا، من بينهم ٢١٨ فتاة)، وجماعة جونسون أولوني المسلحة (١٣٣ فتى)، وفصيل كوبرا التابع للجيش الديمقراطي لجنوب السودان (١٠٢ فتى)، والجيش الأبيض (٩١ فتى) والجبهة الشعبية الوطنية لجنوب السودان (٨٠ طفلا، من بينهم عشر فتيات). وظلت ولاية الوحدة مركز التجنيد والاستخدام (٢٤٧ حادثا)، تليها ولاية أعالي النيل (٦٧) وولاية جونقلي (٥٩).

٢٠ - واستخدم أغلب الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة في أدوار الدعم، بما في ذلك العمل كطهاة أو حمالين أو جواسيس أو حراس شخصيين لكبار القادة. وأفاد فتى يبلغ من العمر ١٣ عاما، كان قد فرّ من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لتابان دينق في ولاية الوحدة في آذار/مارس ٢٠١٧، بأن الفتيان يستخدمون في جمع الماء والحطب وتنظيف الثكنات والطهي. وعندما كان يدركهم التعب ويصبحون غير قادرين على القيام بمهامهم، كانوا يتعرضون للضرب ويرغمون على الوقوف في الشمس طوال اليوم دون طعام. وكان الأطفال المرتبطون بالجيش الشعبي لتحرير السودان يتمركزون في نقاط التفتيش ويتجوّلون في مركبات عسكرية ويستخدمون كحراس شخصيين للقادة.

٢١ - وتم أيضاً تسليح الأطفال وتدريبهم واستخدامهم في أعمال القتال الفعلية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥ في أعالي النيل، تم تزويد فتيان أكبر سنا مرتبطين بمجموعة جونسون أولوني المسلحة بأسلحة صغيرة وتدريبهم على القتال بينما كان الأطفال الأصغر سنا يستخدمون في مهام الدعم من قبيل قطع الحطب وصيد الأسماك. واستخدم الأطفال في ارتكاب فظائع ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال الآخرون. وفي عام ٢٠١٥، خلال الهجوم العسكري الذي شُنَّ في ولاية الوحدة، روت فتاة من الناجيات أن ثمانية فتيان تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٦ عاما قتلوا عمها. وفي الهجوم نفسه، قام ٢٥ فتى مرتبطا بالجيش الشعبي لتحرير السودان، لا يتجاوز عمر بعضهم ١٢ عاما، بحمل السلاح والاعتداء بالضرب على كبار السن في القرية وإضرام النيران في المنازل. وقد روى فتى يبلغ من العمر ١٥ عاماً، اختُطف مع ٢٠ فتى آخر، وفرَّ لاحقا من الجيش الشعبي لتحرير السودان، أنه أُمر بقتل جميع من يصادفهم من الرجال والفتيان أثناء الهجوم في ولاية الوحدة.

٢٢ - وتم أيضا تجنيد الفتيات واستخدامهن، كما شوهدن بالزي العسكري وهن يحملن الأسلحة ويحرسن نقاط التفتيش مع جنود بالغين. وذكرت الفتيات اللواتي لذن بالفرار أنهن تعرضن للاعتداء الجنسي واستخدمن في الأعمال المنزلية. وتضررت الفتيات بشكل خاص من الهجمات العسكرية التي وقعت في ولاية الوحدة عام ٢٠١٥، عندما استخدمن كرقيق جنسي ولحمل البضائع المنهوبة. وفي أيار/مايو ٢٠١٥، اختُطفت فتاة تبلغ من العمر ١٧ عاما في مقاطعة لير، ولاية الوحدة وتعرَّضت للضرب والاغتصاب لمدة ستة أيام على يد جنود مختلفين من الجيش الشعبي لتحرير السودان، واستخدمها جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان لنقل البضائع المنهوبة.

٢٣ - وكثيرا ما كان يتم تجنيد الأطفال في سياق عمليات التجنيد الجماعي القسري. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تحققت الأمم المتحدة من التجنيد الجماعي لأكثر من ١٥٠ فتى في سوق للماشية، وقد تمت هذه العملية بأمر من مسؤول حكومي في ولاية الوحدة. وتم تزويد المجندين الجدد بأسلحة سرقت أو جمعت من الأفراد الأكبر سنا في المجتمع المحلي. وفي واقعة أخرى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، قام الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار باختطاف سبعة فتيان وتجنيدهم قسرا في ولاية الوحدة. ونقل هؤلاء الفتيان إلى ثكنة عسكرية، حيث تلقوا تدريبا عسكريا لمدة سنة واحدة قبل إرسالهم إلى الخطوط الأمامية لحقول النفط بولاية الوحدة. وتمكّن فتى يبلغ من العمر ١٧ عامًا من الهرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٢٤ - وغالباً ما كان يتم تجنيد واستخدام الأطفال لزيادة أعداد المجندين وتلبية المتطلبات التي يحددها القادة العسكريون. ووردت تقارير من مفوضي المقاطعات التابعين للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان تفيد بتجنيد الأطفال لاستيفاء الحصص. فعلى سبيل المثال، قام الزعماء المحليون في

آذار/مارس ٢٠١٥ بتجنيد ما بين ٢٥٠ و ٥٠٠ طفل في الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في مقاطعتي لير ومايندايت بولاية الوحدة، حيث كان لزاما عليهم استيفاء الحصص المقررة للمجندين الجدد. وبالإضافة إلى ذلك، قام جنود تابعون للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لتابان دينق في نيسان/أبريل ٢٠١٧، بتجنيد الشباب قسراً، بمن فيهم الأطفال، في مقاطعة روبكونا، بولاية الوحدة، لزيادة أعداد الجنود. وكان الفقر وانعدام الفرص أيضا دافعين لتجنيد واستخدام الأطفال. وذكر عدد من الأطفال في مقابلات أجريت معهم أنهم انضموا إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان بسبب الفقر، حيث كانوا يتقاضون من الجيش الشعبي لتحرير السودان ما بين ٧٠٠ و ١٥٠٠ جنيه سوداني جنوبي شهرياً (أي ما يتراوح بين ٥ دولارات و ١٢ دولارا من دولارات الولايات المتحدة).

٢٥ - وبالرغم من القوانين الوطنية التي تحظر تجنيد واستخدام الأطفال، فقد احتج أطراف النزاع مراراً بأن تجنيد واستخدام الأطفال ليس أمراً مخالفا للقانون في حال انضم الأطفال طواعيةً. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، صرح نائب لقائد الجيش الشعبي لتحرير السودان في مقاطعة ميوم بولاية الوحدة بأنه كان يستخدم الفتيان كحراس شخصيين ''لإبعادهم عن الأخطار''. وفي حادث منفصل وقع في ولاية الوحدة في آذار/مارس ٢٠١٥، احتج مفوض مقاطعة تابعة للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان بأن السلطات المحلية لا تعتبر تجنيد واستخدام الأطفال عملا غير قانوني نظرا لأن الأطفال لا يستطيعون الالتحاق بالمدارس وهم بحاجة إلى الطعام الذي توفره لهم هذه الجماعة المسلحة. وبالمثل، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، زعم قائد متحالف مع الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لتابان دينق أن الأطفال ينضمون طواعية إلى الجماعة لأنهم بحاجة إلى الحماية والمأكل والملبس.

٢٦ - وكثيرا ما ارتبط تجنيد واستخدام الأطفال بانتهاكات جسيمة أخرى. ففي مقاطعة ريكونا بولاية الوحدة، صادف موظفو الأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠١٥ فتى يبلغ من العمر ١٤ عاما كان مرتبطا سابقا بالجيش الشعبي لتحرير السودان وقد أصيب بجروح نتيجة لإطلاق النار عليه من جانب جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان عند محاولته الفرار. وتم التحقق من حوادث مماثلة لفتيان تعرضوا للجلد بسبب الإخفاق في إطلاق النار على الهدف، وفي حادث وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تعرض صبي يبلغ من العمر ١٠ أعوام مرتبط بالجيش الشعبي لتحرير السودان للضرب على يد قائده لأنه أطلق النار من سلاحه أثناء دورية في لير بولاية الوحدة.

٢٧ - وتعرض الأطفال المسرَّحون أيضا لخطر إعادة التجنيد، لا سيما في ظل عدم وجود خيارات طويلة الأجل لإعادة إدماجهم. ففي بيبور بولاية جونقلي، استخدم فصيل كوبرا التابع للجيش الديمقراطي لجنوب السودان ٢١ فتى في محاربة الجيش الشعبي لتحرير السودان في بيبور في شباط/فبراير ٢٠١٦، بعد أن كان قد سرحهم من قبل. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، تحققت الأمم المتحدة من قيام فصيل كوبرا بإعادة تجنيد أربعة فتيان في بيبور.

٢٨ - وفي الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦، تلقت الأمم المتحدة تقارير لم يتم التحقق منها عن تجنيد أطفال عبر الحدود من قبل الجماعات المسلحة السودانية، بما في ذلك الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال وحركة العدل والمساواة، ويزعم أن بعضهم قد جُنِّد في مناطق استيطان اللاجئين في ولاية أعالي النيل.

حرمان الأطفال من الحرية بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة

٢٩ - تحققت الأمم المتحدة من ثماني حالات احتجاز للأطفال من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان (١٢ فتى) وجهاز الأمن الوطني (فتى واحد) بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة. ووردت تقارير عن أعمال قتل تمت خارج نطاق القضاء وسوء معاملة الأطفال أثناء الاحتجاز. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، عثر على فتى يبلغ من العمر ١٧ عاماً قتيلا وقد أصيب بجروح متعددة وذلك بعد أن اعتقله الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية غرب بحر الغزال بسبب ارتباطه المزعوم بالجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

باء - القتل والتشويه

٣٠ - تحققت الأمم المتحدة من وقوع ما مجموعه ٣٩٤ حادثا (٢٤٠ من حوادث القتل و ١٥٤ من حوادث التشويه التي تعرَّض لها ٩٨٧ طفلا (٥٩٤ فتى و ٢٩٢ فتاة و ١٠١ لم يحدد جنسهم). ومن هؤلاء الأطفال، قتل أو تعرض للتشويه ٦٦٩ طفلا في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١٤ وفي عام ٢٠١٥، و ١٧٩ طفلا في عام ٢٠١٦، و ٩٣ طفلا في عام ٢٠١٧، و ٤٦ طفلا في النصف الأول من عام ٢٠١٨. وإضافة إلى ذلك، تم توثيق ١٩٧ من حوادث القتل والتشويه تعرض لها ٨٦٤ طفلا ولكن لم يتم التحقق منها.

٣١ - وكانت قوات الأمن الحكومية مسؤولة عن ٧٩ في المائة (٧٧٦) من إجمالي عدد الضحايا من الأطفال. ومن بين هؤلاء، تعرض للقتل أو التشويه ٧٧٣ طفلا على يد الجيش الشعبي لتحرير السودان (٤٥٩ فتى و ٢٢٤ فتاة و ٩٠ لم يحدد جنسهم)؛ وتعرض للقتل والتشويه فتيان على يد جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وفتى واحد على يد فرقة المطافئ الوطنية. وفيما يتعلق بالجماعات المسلحة، وقعت حالات قتل وتشويه طالت ٣٣ طفلا (١٩ فتى و ١١ فتاة وثلاثة غير محددي الجنس) ونسبت إلى الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار؛ و ١١ حالة نسبت إلى الحركة الوطنية لتحرير جنوب السودان (ستة فتيان وخمس فتيات)؛ وست حالات نسبت إلى جماعة جونسون أولوني المسلحة (ستة فتيان) و ٦ حالات نسبت إلى فصيل كوبرا التابع للجيش الديمقراطي لجنوب السودان(أربعة فتيان وفتاتان)؛ ونسبت خمس حالات إلى الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لتابان دينق (أربعة فتيان وفتاة واحدة)؛ ونسبت أربع حالات تعرض لها أربعة فتيان إلى الجبهة الشعبية الوطنية لجنوب السودان؛ ونسبت حالة تعرَّض لها فتى واحد إلى الجيش الأبيض. وبالإضافة إلى ذلك، تضرَّر ٥٠ طفلا (٣١ فتى و ١٩ فتاة) من تبادل لإطلاق النار بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار، ويعزى سقوط ٩٥ من الضحايا في صفوف الأطفال إلى المتفجرات من مخلفات الحرب (٥٧ فتى و ٣٠ فتاة وثمانية لم يحدد جنسهم). ووقعت معظم الحوادث في ولاية الوحدة (٢٠٣) تليها ولاية غرب بحر الغزال (٥٦) وولاية وسط الاستوائية (٤١).

٣٢ - وتعرضت الغالبية العظمى من الأطفال للقتل أو التشويه أثناء التورط في العمليات العسكرية التي نفذها الجيش الشعبي لتحرير السودان أو بسبب التأثر بها، أو خلال اشتباكات وقعت مع الجماعات المسلحة. وفي كثير من الأحيان، وقع الأطفال في مرمى النيران المتبادلة أو استهدفوا بصورة مباشرة أو أعدموا بإجراءات موجزة تضمنت إطلاق النار من مسافة قريبة. وتعرض الأطفال للقتل والتشويه أثناء

البحث عن ملاذ آمن في مواقع حماية المدنيين التابعة للأمم المتحدة أو أثناء التوجه إليها. ووردت كذلك معلومات عن غرق أطفال أثناء عبور الأنهار لدى الهروب من هجمات الجيش الشعبي لتحرير السودان.

٣٣ - وفي ذروة الهجمات العسكرية التي وقعت في منطقة أعالي النيل الكبرى في عام ٢٠١٥، تم التحقق من ١١٨ حادث قتل وتشويه تعرض لها ٤٨٨ طفلا (٢٤٨ فتى و ١٦٠ فتاة و ٨٠ لم يحدد جنسهم). واستُهدف المدنيون، بمن فيهم الأطفال، من قبل جميع الأطراف، على أساس الانتماء العرقي في كثير من الأحيان. وكانت الحوادث التي وقعت خلال الهجوم العسكري الذي شُنَّ في ولاية الوحدة بالغة الفظاعة حيث تعرَّض الأطفال خلالها للضرب حتى الموت، وتم تعليقهم على الأشجار وإلقاؤهم وسط المنازل المحترقة وتقييدهم وإعدامهم ودهسهم تحت المركبات العسكرية. وفي حادث وقع في ولاية أعالي النيل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، عُثر على صبيين يبلغان من العمر حوالي سبعة أعوام معلقين من الأشجار مع عدد من النساء بعد هجوم شنَّه الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، قُتل ٤٤ طفلاً وشُوِّه سبعة آخرون أثناء قتال وقع في واو بولاية غرب بحر الغزال بسبب دعمهم المزعوم لجماعات المعارضة أو أثناء محاولة الهرب من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، زعم أن الجيش الشعبي لتحرير السودان حبس مدنيين، من بينهم ٢٣ طفلا، في حاوية شحن في جنوب ولاية الوحدة، مما أدى إلى وفاة الجميع باستثناء طفل واحد.

٣٤ - وأفادت التقارير عن استهداف الفتيان بصفة خاصة لمنع الهجمات المضادة مستقبلا. وأشارت الأنباء الواردة إلى أنه خلال الهجمات التي وقعت في أيار/مايو ٢٠١٥ في مقاطعة كوج بولاية الوحدة، قال الجنود إن ''الفتيان سيتم قتلهم وإخصاؤهم، أما الفتيات فسيسبيهن الجنود''. وعثر الناجون وهم في طريقهم إلى موقع حماية المدنيين التابع للأمم المتحدة في ولاية الوحدة وفي مواقع أخرى في جنوب ولاية الوحدة على جثث لفتيان تم إخصاؤهم. وفي إحدى الحالات التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أُلقي القبض على صبي في الخامسة من العمر وهو يحاول الفرار أثناء هجوم للجيش الشعبي لتحرير السودان، وذبح بسبب نوع جنسه.

٣٥ - كما قُتل أطفال وشُوِّهوا في تبادل لإطلاق النار بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المسلحة في المنطقة الاستوائية الكبرى. وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، تحققت الأمم المتحدة من مقتل فتاة تبلغ من العمر تسعة أعوام في تبادل لإطلاق النار خلال اشتباك وقع بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجبهة الشعبية الوطنية لتحرير السودان في يامبيو بولاية غرب الاستوائية. وفي جوبا، بولاية وسط الاستوائية، قُتل أربعة أطفال في تموز/يوليه ٢٠١٦ خلال تبادل لإطلاق النار بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار، من بينهم فتى في الخامسة عشرة من العمر كان يبحث عن ملجأ في موقع حماية المدنيين التابع للأمم المتحدة. ولم يتسن التحقق من المزيد من التقارير التي تفيد عن سقوط ضحايا بين الأطفال أثناء القتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في المنطقة الاستوائية الكبرى، ولا سيما في ولاية وسط الاستوائية، بسبب عوائق حالت دون إمكانية الوصول.

جيم – الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

٣٦ – تحققت الأمم المتحدة من وقوع ٢٠٠ حادث اغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي تعرَّض لها ٦٥٨ طفلا (بمن في ذلك سبعة فتيان)، منهم ٤٤٢ طفلا في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١٤ وفي عام ٢٠١٥، و ١٤٢ طفلا في عام ٢٠١٦، و ٥٥ طفلا في عام ٢٠١٧، و ١٩ طفلا في النصف الأول من عام ٢٠١٨. وتلقت الأمم المتحدة أيضا تقارير عن ٧٥ حادثا تعرَّضت لها ٥٤١ فتاة وتعذَّر التحقق من وقوعها. ويشمل ما نسبته ٧٥ في المائة تقريبا (١٤٨) من العدد الإجمالي للحالات عملياتِ اغتصاب جماعية مروِّعة. ويُعتقد أن المستوى المبلغ عنه من العنف الجنسي الذي يتعرض له الأطفال، ولا سيما الفتيان، أقل من مستواه الفعلي بسبب الخوف من الوصم والأعمال الانتقامية وبسبب الافتقار إلى ما يكفي من خدمات الدعم وقنوات المساءلة. ويعزى الانخفاض في الحوادث التي تم التحقق منها بين عامي ٢٠١٦ (١٤٢) و ٢٠١٧ (٥٥) إلى القيود المفروضة بشكل متزايد على الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع.

٣٧ – وتعرَّض ٩٥ في المائة من إجمالي عدد الأطفال المتضرِّرين لأعمال عنف جنسي ارتكبتها قوات الأمن الحكومية (٦٢٩)، بما في ذلك الجيش الشعبي لتحرير السودان (٦١٥ طفلا؛ ٦٠٨ فتيات وسبعة فتيان)، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (تسع فتيات)، وجهاز الأمن الوطني (فتاتان)، والدائرة الوطنية للأحياء البرية لجنوب السودان (فتاتان)، ومصلحة السجون الوطنية (فتاة واحدة). وفيما يتعلق بالجماعات المسلحة، نُسب اغتصاب ١٥ فتاة إلى الجبهة الشعبية الوطنية لجنوب السودان، وعشر فتيات إلى الجناح المعارض الموالي لمشار، وثلاث فتيات إلى الجناح المعارض الموالي لتابان دينق، وفتاة واحدة إلى الحركة الوطنية لتحرير جنوب السودان. ووقعت معظم الحوادث في ولاية الوحدة (٩٨) تليها ولاية وسط الاستوائية (٣٤) وولاية غرب الاستوائية (١٨).

٣٨ – وأدى استمرار القتال، فضلا عن اتساع نطاق الهجمات العشوائية على المدنيين، إلى تعرُّض الأطفال للعنف الجنسي. وكان استخدام العنف الجنسي والاغتصاب منهجيًا وتم توظيفه كأسلوب ذي صبغة عرقية وسياسية من أساليب الحرب خلال العمليات العسكرية وفي الكمائن التي نُصبت للمدنيين الفارين إلى مواقع حماية المدنيين التابعة للأمم المتحدة. وكما ذكر في الفرع المتعلق بالقتل والتشويه، استُهدف الفتيان أيضا من خلال أعمال الإخصاء والتشويه الجنسي. واتسع نطاق استخدام العنف الجنسي والاغتصاب في العمليات العسكرية مع اندلاع القتال في المنطقة الاستوائية الكبرى في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

٣٩ – واستُخدم العنف الجنسي كشكل من أشكال العقاب الجماعي لزرع الخوف والإذلال داخل المجتمعات المحلية. وتم التحقق من العديد من الأمثلة على هذا النمط، بما في ذلك في ولاية الوحدة، حيث تعرَّض في أيار/مايو ٢٠١٥ ما عدده ٩٥ طفلا، بمن فيهم أربعة فتيان، للاعتداء الجنسي أو الاغتصاب خلال الهجمات العسكرية. وفي حادث آخر وقع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بولاية الوحدة، قام عناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان بربط امرأة إلى شجرة بعد أن قتلوا زوجها، وأرغموها على مشاهدة ابنتها البالغة من العمر ١٥ عاما أثناء تعاقب ما لا يقلُّ عن عشرة جنود على اغتصابها. وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، قام نحو ٢٠ جنديا من الجيش الشعبي لتحرير السودان باعتراض عشر فتيات وامرأتين مسنتين أثناء فرارهن من القتال في مقاطعة لير نحو موقع حماية المدنيين التابع للأمم المتحدة في بانتيو بولاية الوحدة، وساقوهنّ إلى الأدغال حيث قاموا باغتصابهن مرارا. وبالمثل، اغتصب جنود من

الجيش الشـــعبي لتحرير الســـودان فرديا أو جماعيا ٣٤ فتاة و ٣٠ امرأة من قرى في مقاطعة كوج بولاية الوحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، استخدم جنود من الجيش الشعبي لتحرير السودان والشباب المسلح في ولاية الوحدة العنف الجنسي على نطاق واسع خلال هجمات عشوائية على القرى.

٤٠ - وتعرَّض الأطفال أيضـا للاغتصـاب لدى الخروج من مواقع حماية المدنيين التابعة للأمم المتحدة للقيام بالأعمال المنزلية، وكذلك عند نقاط التفتيش. فعلى ســبيل المثال، في واو بولاية غرب بحر الغزال، حاول جنود من الجيش الشعبي لتحرير السودان اغتصاب ثلاث فتيات أثناء جمعهن الحطب خارج موقع حماية المدنيين التابع للأمم المتحدة في تشـرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ ولكن حفظة السـلام التابعين للأمم المتحدة حالوا دون ذلك. وأثناء القتال في جوبا في الفترة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديســمبر ٢٠١٦، تعرَّضـت ١٢ فتاة للاغتصـاب من جانب جنود الجيش الشـعبي لتحرير الســودان عند نقاط التفتيش العسكرية وقرب مقر القيادة العسكرية.

٤١ - وكثيرا ما كان الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي يحدث في سياق الانتهاكات الخطيرة الأخرى، مثل التجنيد والاسـتخدام أو الاختطاف. وفي يامبيو، بولاية غرب الاسـتوائية، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، اختطف مقاتلون من الجناح المعارض الموالي لمشـار فتاة تبلغ من العمر ١٢ عاماً مع والدتها وقام مقاتل أُجبرت على الزواج منه باغتصابها مرارا. وتمكنت الفتاة ووالدتها من الفرار بعد ثلاثة أشهر من الأسر.

٤٢ - وظلَّ تعرُّض الأطفال للاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين من جانب حفظة السـلام التابعين للأمم المتحدة من بواعث القلق الخطيرة في مجال توفير الحماية في جنوب السـودان، على النحو الموثق في تقريري (A/72/751 و A/72/751/Corr.1).

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

٤٣ - تحققت الأمم المتحدة من وقوع ١٦٣ هجوما على المدارس (٦٧) والمستشفيات (٩٦)، حيث وقع ٦٩ هجوما منها في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١٤ وفي عام ٢٠١٥، و ٣٣ هجوما في عام ٢٠١٦، و ٥٠ هجوما في عام ٢٠١٧، و ١١ هجوما في النصـف الأول من عام ٢٠١٨. وبالإضـافة إلى ذلك، تم توثيق ٦٩ هجوما على المدارس و ٢٥ هجوما على المستشفيات والعاملين في القطاع الطبي ولكن لم يتم التحقق من وقوعها. وقد أعاقت الهجمات على المدارس إمكانية حصـول عشـرات الآلاف من الأطفال على فرص التعليم خلال الفترة المشـمولة بالتقرير. ووقعت معظم حوادث الهجمات على المدارس والمستشفيات في ولاية الوحدة (٣٤) تليها ولاية شرق الاستوائية وولاية أعالي النيل (٢٨).

٤٤ - وكان الجيش الشعبي لتحرير السـودان مسؤولاً عن نحو ٦٠ في المائة من الهجمات على المدارس (٣٩)، والجناح المعارض الموالي لمشـار عن عشـرة حوادث، والجناح المعارض الموالي لتابان دينق عن ثلاثة حوادث. وقد نتج ١١ هجومًا من تبادل لإطلاق النار بين الجيش الشعبي لتحرير السـودان والجناح المعارض الموالي لمشار وأربع هجمات من تبادل لإطلاق النار بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وفصيل كوبرا التابع للجيش الديمقراطي لجنوب السودان.

٤٥ - وكان الجيش الشعبي لتحرير السودان مسؤولا عن ٦٤ في المائة من الهجمات على المستشفيات (٦١)، والجنـاح المعـارض الموالي لمشـــار عن ١٣ حـادثـا، والجنـاح المعـارض الموالي لتـابـان دينق عن

أربعة حوادث، والجبهة الشعبية الوطنية لجنوب السودان عن ثلاثة حوادث، وجبهة الخلاص الوطني عن حادث واحد. وكانت عشر هجمات على المستشفيات ناجمة عن تبادل لإطلاق النار بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المسلحة. ونسبت أربعة حوادث إلى عناصر مسلحة مجهولة.

٤٦ - وشملت الهجمات على المدارس والمستشفيات أعمال نهب وتخريب وتدمير للمرافق وهجمات وتهديدات بالاعتداء على الطلاب والأفراد المشمولين بالحماية، وكثيرا ما كان يحدث ذلك خلال الهجمات العسكرية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، تعرَّضت ثلاثة مرافق صحية في موقع حماية المدنيين التابع للأمم المتحدة في ملكال بولاية أعالي النيل لهجوم وتم تدميرها أثناء هجوم شنَّه الجيش الشعبي لتحرير السودان والشباب المسلح المتحالف معه. ودُمِّرت ثلاث مدارس في الهجوم نفسه. وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، أثناء القتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض الموالي لمشار في جوبا، بولاية وسط الاستوائية، قام جنود من الجيش الشعبي لتحرير السودان بنهب الإمدادات الطبية من مستشفى وثلاث عيادات صحية، وقام الجناح المعارض الموالي لمشار بإلحاق أضرار بمدرستين ونهبهما.

٤٧ - وأُلحقت أيضا أضرار بالمدارس والمستشفيات مع اتساع رقعة القتال في جميع أنحاء المنطقة الاستوائية الكبرى. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، تعرَّضت ١١ مدرسة وستة مرافق صحية للتخريب والنهب من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال هجوم في باجوك بولاية شرق الاستوائية. وفي إحدى الهجمات، سُرقت مواد غذائية مخصَّصة لإطعام أطفال المدارس الابتدائية وقتل مدرِّسان. وشوهدت عناصر منتسبة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان فيما بعد تبيع معدات من المستشفى. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، قام الجناح المعارض الموالي لتابان دينق بتجنيد خمسة مدرِّسين قسرا من ثلاث مدارس ابتدائية مختلفة وعاملين اثنين في مجال الرعاية الصحية بولاية الوحدة.

٤٨ - وتم التحقق من ١٠٣ حالات من استخدام المدارس لأغراض عسكرية، وقع ٤٧ منها في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١٤ وفي عام ٢٠١٥، و ٢١ في عام ٢٠١٦، و ٢٢ في عام ٢٠١٧، و ١٣ في النصف الأول من عام ٢٠١٨. وأثر استخدام المدارس لأغراض عسكرية على حصول أكثر من ٥٠٠ ٣٢ طفل على فرص التعليم. وكانت قوات الأمن الحكومية مسؤولة عن ٨١ حالة من حالات استخدام المدارس لأغراض عسكرية (٧٩ في المائة)، بما في ذلك الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي كان مسؤولا عن ٦٩ حالة، وغيره من قوات الأمن الحكومية وسلطات المقاطعات التي كانت مسؤولة عن ١٢ حالة. وفيما يتعلق بالجماعات المسلحة، استخدم الجناح المعارض الموالي لمشار ١٦ مدرسة، واستخدم الجناح المعارض الموالي لتابان دينق أربع مدارس، واستخدم فصيل كوبرا التابع للجيش الديمقراطي لجنوب السودان مدرسة واحدة. وأُخليت مدرسة كانت تستخدمها قوات الدفاع الوطني الإثيوبية في أيار/مايو ٢٠١٦ في ولاية جونقلي بعد أسبوعين بناء على إخطار من الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تحققت الأمم المتحدة من سبع حالات استَخدم فيها الجيش الشعبي لتحرير السودان المستشفيات لأغراض عسكرية.

٤٩ - واستخدم أطراف النزاع المدارس والمستشفيات كقواعد عسكرية ومهاجع. وخلال زيارة إلى مدرسة يستخدمها الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية شرق الاستوائية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، لاحظت الأمم المتحدة أن الجنود يستخدمون المقاعد المدرسية حطبا للوقود. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، بلغ عدد المدارس التي تم إخلاؤها والتي كان العديد منها محتلا قبل الفترة المشمولة بالتقرير ٨٥ مدرسة، في حين لا تزال ٣٥ مدرسة تستخدم لأغراض عسكرية.

هاء – الاختطاف

٥٠ – تحققت الأمم المتحدة من وقوع ١٢٨ حادث اختطاف تعرَّض لها ١ ٩٠٠ طفل (١ ٢٨٠ فتى و ٦٢٠ فتاة). ومن هؤلاء الأطفال، اختطف ١ ٦٣٤ طفلا في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١٤ وفي عام ٢٠١٥، ثم اختطف ١٨٧ طفلا في عام ٢٠١٦، و ٢٩ في عام ٢٠١٧، و ٥٠ في النصف الأول من عام ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت الأمم المتحدة تقارير عن ٨٢ عملية اختطاف تعرَّض لها أكثر من ١ ٠٠٠ طفل ولم يتم التحقق منها. ووقعت معظم الحوادث في ولاية الوحدة (٨٢) تليها ولاية غرب الاستوائية (١٥) وولاية أعالي النيل (٩).

٥١ – وكانت الجهة الرئيسية الضالعة في ذلك هي الجناح المعارض الموالي لمشار، المسؤول عن اختطاف ٩٦٣ طفلا (٩٣٨ فتى و ٢٥ فتاة) يمثلون ٥١ في المائة من المجموع. وبالنسبة للقوات الحكومية، كان الجيش الشعبي لتحرير السودان مسؤولا عن اختطاف ما مجموعه ٧٤٥ طفلا (٢٠٣ فتيان و ٥٤٢ فتاة)، واختطفت الجبهة الشعبية الوطنية لجنوب السودان ١٤٩ طفلا (٩٦ فتى و ٥٣ فتاة) وجماعة جونسون أولوني المسلحة ٣٥ طفلا (جميعهم فتيان) والجناح المعارض الموالي لتابان دينق ستة أطفال (جميعهم فتيان)، والحركة الوطنية لتحرير جنوب السودان (فتى واحد) وفصيل كوبرا التابع للجيش الديمقراطي لجنوب السودان (فتى واحد).

٥٢ – واستخدم الاختطاف أساسا كتكتيك لتجنيد الأطفال في القوات والجماعات المسلحة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، اختطفت جماعة جونسون أولوني المسلحة ٣٦ فتى من واو شيلوك في ولاية أعالي النيل لأغراض التجنيد. وقام عناصر الجماعة بتمشيط المنازل وأخذوا أي فتى يتجاوز عمره الثانية عشرة. وفي مقاطعة روبكونا بولاية الوحدة، اختطف ٢١ فتى في نيسان/أبريل ٢٠١٥ من سوق محلية وأجبروا على الانضمام إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، حيث تم تعيين بعضهم حراسا شخصيين لأحد القادة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اختطفت الجبهة الشعبية الوطنية لجنوب السودان في ولاية غرب الاستوائية ٣٠ فتى ونقلتهم قسرا إلى معسكرات التدريب. وفي ٤ أيار/مايو ٢٠١٧، اختطف الجناح المعارض الموالي لمشار فتيين يبلغان من العمر ١٥ عاماً تحت جنح الليل في ولاية أعالي النيل. وتمكن هذان الفتيان اللذان احتجزا مع خمسة فتيان آخرين من نفس العمر من الفرار.

٥٣ – واختُطف الأطفال أيضا من المدارس لأغراض التجنيد. وفي العديد من الحالات، كان أولياء الأمور يبقون أطفالهم في المنزل خوفا من اختطافهم أثناء وجودهم في الفصل أو في طريقهم إلى المدرسة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أدى اختطاف ٢٩ فتى و ٢٦ فتاة من مدرسة في يامبيو بولاية غرب الاستوائية على يد الجبهة الشعبية الوطنية لجنوب السودان إلى التأثير سلبا على متابعة الدراسة في المنطقة.

٥٤ – واستخدمت الفتيات البالغ عددهن ٦٢٠ فتاة اللاتي تم التحقق من اختطافهن في وظائف عدة، بما في ذلك لأغراض جنسية. وكان الجيش الشعبي لتحرير السودان الجهة الخاطفة الرئيسية (٥٤٢ فتاة). وخلال الهجمات العسكرية التي وقعت في ولاية الوحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٥، اختطفت سبع فتيات أثناء هجوم على قريتهن في مقاطعة كوج بولاية الوحدة وتعرَّضن للاغتصاب أثناء نقلهن إلى مقاطعة ميوم بولاية الوحدة. وقتلت إحدى الفتيات بعد رفضها مواصلة الرحلة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، اختطف الجناح المعارض الموالي لمشار ١١ فتاة في طريقهن لجمع الحطب في ولاية بحر الغزال. وأفادت فتاتان تمكنتا من الهرب بأن الجنود اعتدوا عليهما جنسيا. واحتُجزت فتاتان اختطفهما الجناح المعارض الموالي لمشار في أيار/مايو ٢٠١٨ في مفولو بولاية غرب الاستوائية لمدة سبعة أيام تعرضتا خلالها للاعتداء الجنسي قبل إطلاق سراحهما.

واو – منع وصول المساعدات الإنسانية

٥٥ – تحققت الأمم المتحدة من وقوع ١ ٤٩٦ حادثا من حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية، وقع ٢٩٥ منها في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١٤ وفي عام ٢٠١٥، و ٤٠٨ في عام ٢٠١٦، و ٧٨٣ في عام ٢٠١٧، وعشرة في النصف الأول من عام ٢٠١٨. ونسب ٨٤ في المائة من الحوادث إلى السلطات الحكومية (١ ١٢٠)، بما في ذلك الجيش الشعبي لتحرير السودان (٥١٢)، وسلطات الولايات والمقاطعات (١٩٥)، وجهاز الأمن الوطني (١٦٤)، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (١٥٦)، ومؤسسات حكومية أخرى (٩٣). ونسبت حوادث أيضا إلى الجماعات المسلحة، بما في ذلك الجناح المعارض الموالي لمشار (١٨١)، والجبهة الشعبية الوطنية لجنوب السودان (٨)، والجناح المعارض الموالي لتابان دينق (٧)، والحركة الوطنية لتحرير جنوب السودان (٦)، والجيش الأبيض (٣) وجبهة الخلاص الوطني (١). ولم تتمكن الأمم المتحدة من تحديد هوية الجناة في ١٧٠ حادثا، وذلك في كثير من الأحيان بسبب تعذر إمكانية الوصول نتيجة الأعمال العدائية الفعلية. ولقد حصلت معظم الحوادث التي تم التحقق منها في ولاية وسط الاستوائية (٣٦٣) تليها ولاية الوحدة (٢٣٥) وولاية جونقلي (١٩١).

٥٦ – وتضاعفت حالات منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧. وكانت معظم حالات المنع بسبب العوائق الإدارية والبيروقراطية التي حالت دون الوصول إلى المناطق لإيصال المساعدات الإنسانية للأطفال أو نتجت عن القيود الأمنية المفروضة على إمكانية الوصول إلى المناطق المتضرِّرة من النزاع. وزاد هذا النوع من حالات منع الوصول بعد اندلاع القتال في جوبا، بولاية وسط الاستوائية في تموز/يوليه ٢٠١٦، مما أعاق قدرة العاملين في المجال الإنساني على الوصول بسرعة وبأمان إلى الأطفال المحتاجين.

٥٧ – وتعرَّض العاملون في المجال الإنساني أيضا للمضايقة والاعتداء والاختطاف والقتل والإصابات أثناء تقديم المساعدة الإنسانية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، قتل أحد العاملين في مجال حماية الأطفال في إطلاق نار لدى اندلاع القتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض الموالي لمشار في مقاطعة مايندايت بولاية الوحدة. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، قُتل ستة عاملين في مجال حماية الأطفال في كمين نصبه الجيش الشعبي لتحرير السودان أثناء التوجه في سيارة من جوبا في ولاية وسط الاستوائية إلى بيبور في ولاية جونقلي، حيث كان من المقرر تنفيذ أنشطة إعادة إدماج للأطفال الذين سُرّحوا من فصيل كوبرا التابع للجيش الديمقراطي لجنوب السودان. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، تعرَّض عاملون في مجال الأنشطة الإنسانية لهجوم شنَّه الجناح المعارض الموالي لمشار في مقاطعة لاينيا بولاية وسط الاستوائية أثناء تقديم الخدمات، مما أدى إلى تعليق إيصال المعونة الإنسانية.

٥٨ – وبالإضافة إلى ذلك، وخلال القتال وبعده في جوبا، بولاية وسط الاستوائية، في تموز/يوليه ٢٠١٦، نُهبت الإمدادات الإنسانية وتعرَّض موظفو الأمم المتحدة للمضايقة والتخويف. وفي أحد الحوادث، قام جنود من الجيش الشعبي لتحرير السودان بتحويل مسار قافلة من شاحنات نقل المياه التابعة لليونيسف إلى مجمع للجيش الشعبي لتحرير السودان أثناء توجهها إلى موقع حماية المدنيين في الأمم المتحدة لإعادة ملء خزانات المياه الفارغة. وفي مثال آخر، قام جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان في آب/أغسطس ٢٠١٧ بنهب مواد تقدمها الأمم المتحدة لبرامج حماية الأطفال في مقاطعة مايووت، بولاية أعالي النيل.

خامسا – التحديات الماثلة والتقدم المحرز في التصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

ألف – العمل مع أطراف النزاع على إنهاء الانتهاكات الجسيمة ومنعها، بسبل منها تنفيذ خطط العمل

٥٩ – خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الأمم المتحدة العمل مع أطراف النزاع من أجل الدعوة إلى إنهاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ومنعها، وإلى اعتماد خطط عمل وتنفيذها.

٦٠ – وفيما يتعلق بخطة العمل المنقحة التي وقَّعتها الحكومة في عام ٢٠١٢، فقد تعطل تنفيذها على نحو خطير من جراء النزاع الجاري واستمرار المستويات العالية من الانتهاكات، التي ارتكبها بشكل رئيسي الجيش الشعبي لتحرير السودان وغيره من القوات الحكومية. ومع ذلك، تواصل الحوار بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والأمم المتحدة في إطار خطة العمل، لا سيما على مستوى الولايات. غير أن مشاركة الأمم المتحدة مع الحكومة، لا سيما الجيش الشعبي لتحرير السودان، تعطلت بسبب أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦.

٦١ – وبعد التوقيع على اتفاق تجديد الالتزام بخطة العمل المنقحة في حزيران/يونيه ٢٠١٤، أقرَّت الحكومة والأمم المتحدة بشكل مشترك خطة عمل لتفعيل تنفيذها في آب/أغسطس ٢٠١٤ وأنشأتا لجنة تقنية وطنية للإشراف على تطبيقها. ووافقت اللجنة التقنية على التقييمات المشتركة التي أجرتها الأمم المتحدة والحكومة من أجل التحقق من استخدام القوات الحكومية للمدارس لأغراض عسكرية، مما دفع القوات الحكومية إلى إخلاء ٢٧ مدرسة في الفترة بين شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠١٥. ودعت اللجنة التقنية أيضا إلى تسريح وإعادة إدماج الأطفال الذين تم تجنيدهم واستخدامهم من قبل فصيل كوبرا التابع للجيش الديمقراطي لجنوب السودان في بيبور، بولاية جونقلي عام ٢٠١٥، مما أدى إلى إطلاق سراح ١ ٨٧٥ طفلا. وظلت اللجنة الرفيعة المستوى، المنشأة لغرض العمل بوصفها منتدى للعمل بشأن مسائل حماية الطفل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، غير فعالة نظرا إلى عدم التزام الحكومة.

٦٢ – وفي إطار أنشطة التوعية، وحتى اندلاع أزمة تموز/يوليه ٢٠١٦، دعمت الأمم المتحدة ترجمة ونشر خطة العمل المنقحة، إلى جانب المنشورات والملصقات التي تتضمن الرسائل الرئيسية لحماية الأطفال، عبر جنوب السودان. ومن أجل الوصول إلى السكان المحليين والتوعية بحظر تجنيد واستخدام الأطفال، تعاونت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وجهات تنسيق شؤون حماية الأطفال بالجيش الشعبي لتحرير السودان والأمم المتحدة بشأن مشاريع التوعية الإذاعية مع إذاعة مرايا التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والإذاعات المحلية في ولايات ياي ووسط الاستوائية وملكال وأعالي النيل. وبالرغم من هذه الأنشطة، لا تزال العناصر الرئيسية في خطة العمل المتفق عليها، لا سيما الأجزاء المتعلقة بالمساءلة، غير منفَّذة إلى حد كبير، ويتواصل تجنيد واستخدام الأطفال، وكذلك الانتهاكات الجسيمة الأخرى.

٦٣ – وبدأت الأمم المتحدة إعادة العمل مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام ٢٠١٧ بشأن حماية الأطفال، الأمر الذي أدى إلى تعيين جهات تنسيق جديدة معنية بشؤون حماية الأطفال تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان في مقره في جوبا، بولاية وسط الاستوائية. وسعيا لتعزيز القدرة على حماية الأطفال داخل صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان، عقدت الأمم المتحدة واللجنة الوطنية لنزع

السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حلقتي عمل لتدريب المدرِّبين في جوبا عام ٢٠١٧ لفائدة ٧٠ ضابطا من وحدة حماية الطفل التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان. وتيسّرت جهات التنسيق المعنية بشؤون حماية الطفل التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان بدورها دورات تدريب داخل صفوف الجيش الشعبي. واستخدم أيضا كبار ضباط الجيش الشعبي كميسرين خلال دورات تدريبية نظمتها الأمم المتحدة في ولايات وسط الاستوائية وشرق الاستوائية وجونقلي والوحدة.

٦٤ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، وافقت وزارة الدفاع وقيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان، في أعقاب مناقشات متواصلة، على توفير إمكانية الوصول دون عائق للأمم المتحدة واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل القيام بزيارات مشتركة إلى جميع الثكنات العسكرية بهدف فرز وإطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالجيش الشعبي لتحرير السودان. ومع ذلك، لم تجر سوى بعثة تحقق مشتركة واحدة في شباط/فبراير ٢٠١٨ نظرا لقلة الموارد. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، نظمت الأمم المتحدة حلقة عمل لمدة يومين حضرها ٥٠ ضابطا من كبار ضباط الجيش الشعبي من أفرقة الجيش الشعبي العشر في مقر الجيش الشعبي بشأن تنفيذ خطة العمل وجهود الوقاية والمساءلة عن انتهاكات حقوق الطفل المرتكبة من قبل القوات العسكرية.

٦٥ - وفيما يتعلق بالجماعات المسلحة، بدأ حوار داخل البلد بين الأمم المتحدة والجناح المعارض للجيش الشعبي لتحرير السودان في سياق عام ٢٠١٥ عقب الالتزام الذي قطعه رياك مشار لممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في أيار/مايو ٢٠١٤. وفي الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عملت الأمم المتحدة مع ٣٩ ضابطا من كبار ضباط الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان بشأن آلية خطة العمل التي أسفرت عن توقيع رياك مشار خطة عمل مع الأمم المتحدة من أجل إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، وكذلك قتل الأطفال وتشويههم في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وعلى الرغم من التعاون الوثيق مع الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان بشأن الإفراج عن الأطفال من صفوفه، تبدَّدت احتمالات ذلك في تموز/يوليه ٢٠١٦، مع الانشقاق اللاحق للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، ونفي رياك مشار، مما أدى إلى استمرار ارتفاع مستوى الانتهاكات.

٦٦ - وبعد تعيين تابان دينق قاي في منصب النائب الأول للرئيس في تموز/يوليه ٢٠١٦، وفي سياق الدمج التدريجي للقوات الموالية لتابان دينق في الجيش الشعبي لتحرير السودان، انخرطت الأمم المتحدة في حوار مع الجناح المعارض الموالي لتابان دينق بشأن الإفراج عن الأطفال المرتبطين بالجماعة المسلحة. وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، أجرت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والأمم المتحدة عمليات تحقق وتقييم عمري في بيبور، بولاية جونقلي. وفي نهاية عام ٢٠١٧، أقرَّ تابان دينق قاي بوجود أطفال في جماعته، والتزم بالإفراج عنهم، وبتعيين جهة تنسيق لحماية الأطفال من أجل التواصل مع الأمم المتحدة. ولقد حددت الأمم المتحدة في وقت لاحق ما مجموعه ٤٦٨ طفلا خلال عمليات فرز أجريت في الفترة الممتدة بين آب/أغسطس ٢٠١٧ وآذار/مارس ٢٠١٨ في ولايتي جونقلي وغرب الاستوائية، وأفرج عن ٣١٤ طفلا منهم في عام ٢٠١٨.

٦٧ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أقرَّ البرلمان مرسوم السجل المدني الذي يجعل تسجيل المواليد منهجياً، في جملة أمور. بيد أن الرئيس لم يوقِّع المرسوم بعد ليصبح قانونا.

باء - إطلاق سراح الأطفال والاستجابة البرنامجية للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

٦٨ - أدى عمل الأمم المتحدة واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع القوات والجماعات المسلحة إلى إطلاق سراح ٢ ٧٤٠ طفلا في الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وحزيران/يونيه ٢٠١٨. وشمل هذا المجموع ١ ٨٧٥ طفلا (١ ٨٧٠ فتى وخمس فتيات) من فصيل كوبرا التابع للجيش الديمقراطي لجنوب السودان، و ٤٨٤ طفلا (٣٠٢ فتى و ١٨٢ فتاة) من الحركة الوطنية لتحرير جنوب السودان، و ٣١٤ طفلا (٢٨٥ فتى و ٢٩ فتاة) من الجناح المعارض في الجناح المعارض الموالي لتابان دينق، و ٢٧ فتى من الجيش الشعبي لتحرير السودان، و ٢٥ فتى من الجناح المعارض الموالي لرياك مشار، وثمانية أطفال من جبهة الخلاص الوطني (خمسة فتيان وثلاث فتيات) وسبعة فتيان من الدائرة الوطنية للأحياء البرية لجنوب السودان. وبالإضافة إلى ذلك، تحققت الأمم المتحدة مما مجموعه ١٦٣ طفلا (١٥٨ فتى وخمس فتيات) فروا أو أفرجت عنهم أطراف النزاع تلقائيا. وحدث العديد من عمليات إطلاق السراح في سياق دمج الجماعات المسلحة في الجيش الشعبي.

٦٩ - وتلقى الأطفال خدمات الرعاية المؤقتة وتعقب الأسر ولم الشمل والدعم النفسي والاجتماعي والتعليم والخدمات الأخرى التي تقدمها اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمنظمات غير الحكومية المدعومة من منظمة اليونيسيف. وقُدِّمت المساعدة إلى الأطفال المفرج عنهم إلى جانب الأطفال المعرَّضين للخطر في المجتمعات المحلية التي سيعودون إليها من أجل منع الشعور بالاستياء والتقليل من عوامل الجذب، وتشجيع الأسر والمجتمعات المحلية على قبولهم. وتصدت اليونيسيف والجهات الشريكة من المنظمات غير الحكومية أيضا لحالات العنف الجنسي من خلال توفير الدعم النفسي والاجتماعي والطبي للناجين والناجيات، وإنشاء أماكن آمنة للنساء والفتيات، وتدريب الجهات المقدِّمة للخدمات، وتقديم الدعم لتطوير آليات الإحالة. إلا أن قلة الموارد أعاقت إعادة إدماج الأطفال الذين أفرج عنهم و/أو فروا، مما زاد من خطر إعادة تجنيدهم.

جيم - الإطار القانوني والمساءلة

٧٠ - صدَّقت جمهورية جنوب السودان على اتفاقية حقوق الطفل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ولم يتم التصديق على البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل، وخاصةً البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

٧١ - وكما أشرتُ في تقريري السابق، لا تزال الجهود ذات المصداقية التي تبذلها أطراف النزاع، ولا سيما الحكومة، لمحاسبة الجهات المرتكبة للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، معدومة إلى حد كبير. ولم تنفذ القوانين المحلية بصورة منهجية، ويعزى ذلك جزئيا إلى القيود المفروضة على الموارد أو التحديات التي تواجهها الهياكل الأساسية، إنما كذلك إلى انعدام الإرادة السياسية. ولم تنفذ أحكام الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان بشأن العدالة الانتقالية والمساءلة والمصالحة ولأم الجراح، وما زال التقدم المحرز في إنشاء المحكمة المختلطة التي أذن بها الاتحاد الأفريقي بطيئا. وفي ظلِّ اتساع نطاق الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال وغيرها من الجرائم الفظيعة التي ارتكبت خلال الفترة قيد الاستعراض، لا تزال الجهات المرتكبة للانتهاكات الجسيمة تستفيد من مناخ الإفلات من العقاب الواسع النطاق.

سادسا – الملاحظات والتوصيات

٧٢ – إنني أشعر بالانزعاج إزاء حجم ووحشية الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في جنوب السودان. ويساورني الجزع خاصةً إزاء مستويات الانتهاكات الجسيمة المتفشية التي ترتكبها قوات الأمن الحكومية، ولا سيما الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأحث جميع أطراف النزاع على التوقف فورا عن ارتكاب هذه الانتهاكات، والتقيد بالتزاماتها بموجب التشريعات المحلية والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٧٣ – وأدين انتشار تجنيد واستخدام الأطفال من قبل جميع الأطراف، وأدعو الأطراف إلى الكف فورا عن تلك الممارسات والإفراج عن جميع الأطفال وتسليمهم إلى جهات مدنية معنية بحماية الأطفال من أجل إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية.

٧٤ – وأشعر بالجزع إزاء تفشي استخدام العنف الجنسي ضد الأطفال العاملين لدى جميع أطراف النزاع، وأدعو الحكومة إلى إنفاذ الإطار القانوني وتعزيزه، وضمان توفير ما يكفي من الخدمات المراعية للاعتبارات الجنسانية للناجين والناجيات، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي والتعليم.

٧٥ – ويشكل الإفلات من العقاب السائد في جنوب السودان مصدر قلق بالغ. وفي هذا الصدد، أحث الحكومة على الإسراع في التصدي لانعدام المساءلة، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان محاسبة الجناة من جميع الرتب في صفوف قواتها الأمنية وسلطاتها.

٧٦ – ويُعوِق منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال بشكل خطير قدرة الأمم المتحدة والشركاء على التصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وأحث جميع الأطراف على إتاحة وصول المساعدات الإنسانية للأطفال بسرعة ودون عوائق.

٧٧ – وأحث جميع الأطراف على التعجيل بتنفيذ خطط العمل التي وقعتها مع الأمم المتحدة، والسماح بوصول الأمم المتحدة من أجل تقييم الامتثال والتقدم المحرز وكذلك رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها.

٧٨ – وأحيط علما بإتاحة وصول الأمم المتحدة مؤخراً إلى ثكنات الجيش الشعبي لتحرير السودان من أجل فرز الأطفال وكذلك بالتعاون المثمر بشأن إطلاق سراح الأطفال والأنشطة التدريبية، وأدعو الحكومة إلى الإسراع بالعمل مع الأمم المتحدة بشأن تنقيح خطة العمل الحالية لتصبح خطة عمل شاملة تتناول جميع الانتهاكات الجسيمة الستة التي يعاني منها الأطفال في جنوب السودان. وأحث الحكومة أيضا على إدراج تجريم الانتهاكات الجسيمة الستة في الاستعراض المقبل لقانون العقوبات والتعجيل بتوقيع مرسوم السجل المدني ليصبح قانونا. وعلاوة على ذلك، أشجع الحكومة على إعطاء الأولوية لمنع الانتهاكات الجسيمة، بسبل منها تنظيم مؤتمر وطني بشأن الأطفال والنزاع المسلح، والتعاون في هذا الصدد مع ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح عقب زيارتها إلى جنوب السودان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٧٩ – وأرحِّب بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل، وأطلب انضمام الحكومة إلى بروتوكوليها الاختياريين، ولا سيما البروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. وأشجع الحكومة

أيضا على إقرار إعلان المدارس الآمنة، والقواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة (مبادئ باريس)، ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الأطفال.

٨٠ - وأدعو جميع الأطراف إلى تعزيز جهودها من أجل إحلال السلام عن طريق تنفيذ اتفاق عام ٢٠١٥ بشأن حل النزاع في جنوب السودان والالتزامات المترتبة على ذلك، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بحماية الأطفال. وأحث أطراف النزاع، وكذلك مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، على كفالة إدراج المسائل المتعلقة بحماية الأطفال والمساءلة في صميم أي تسوية سياسية في المستقبل، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢٧ (٢٠١٨).

٨١ - وبينما أرحب بإطلاق سراح الأطفال، يساورني قلق بالغ إزاء النقص الشديد في التمويل اللازم لبرامج إعادة الإدماج المستدامة الطويلة الأجل للأطفال المرتبطين في السابق بالقوات والجماعات المسلحة، مما يزيد من مخاطر إعادة تجنيدهم. وأشجع الجهات المانحة على زيادة التمويل الذي تقدمه لمساعدات إعادة الإدماج وإعادة التأهيل المستدامة والملائمة في الوقت المناسب للأطفال في جنوب السودان، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢٧ (٢٠١٨).

٨٢ - وأكرر تأكيد التزامي بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب جميع موظفي الأمم المتحدة والتصدي لهما. واستجابة للمزاعم التي وُجِّه انتباهي إليها، أحث الدول الأعضاء المعنية على إجراء تحقيقات شاملة وعاجلة، تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعمها.
